بيان صادر عن الوفود - القمة الوطنية لعام 2021 حول سلامة المرأة

الهدف والخلفية

الأمان حق لكل فرد. يجب أن تكون مواجهة جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك العنف المنزلي والأسري والجنسي، من أولويات جميع الأستراليين من أجل تحقيق رؤيتنا المشتركة لمجتمع خالٍ من العنف ضد المرأة والطفل.

انعقدت القمة الوطنية لسلامة المرأة (القمة) في 6 و7 سبتمبر/أيلول 2021، وعقدت مناقشات مُعنونة في 2 و3 سبتمبر/أيلول 2021. اجتمع ما يقرب من 400 شخص، بما في ذلك الأشخاص الذين عايشوا تجربة للعنف القائم على النوع الاجتماعي، والأكاديميون والباحثون والمدافعون وقادة الأعمال والبرلمانيون معاً لمناقشة كيف يمكننا العمل معاً لإنهاء العنف ضد المرأة والطفل.

هذه المناقشات ستوجه الإجراءات في إطار الخطة الوطنية لإنهاء العنف ضد المرأة والطفل (الخطة الوطنية التالية).

وتتولى فرقة العمل المعنية بسلامة المرأة (فرقة العمل) التابعة للمجلس الوطني الفيدرالي للإصلاح، والمكونة من وزراء سلامة المرأة في الكومنولث والولايات والأقاليم، مسؤولية وضع الخطة الوطنية التالية. ستكون الخطة الوطنية التالية هي الأداة الأساسية لتوجيه الإنفاق من قبل جميع الحكومات لإنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي. وهذا يشمل كيفية تحقيق الهدف رقم 13 من الاتفاقية الوطنية لسد الفجوة (National Agreement on Closing the Gap) (الاتفاقية الوطنية). تهدف الاتفاقية الوطنية إلى الحد من جميع أشكال العنف الأسري وسوء المعاملة ضد النساء والفتيات من السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس (Aboriginal and Torres Strait Islander) بنسبة 50 في المائة على الأقل بحلول عام 2031، مع التقدم نحو الصفر. ويشمل أيضًا العمل معاً للإنجاز في مجالات الإصلاح الأربعة ذات الأولوية بموجب الاتفاقية الوطنية.

يجسد البيان الصادر عن الوفد هذا أصوات ممثلي القمة والمشاركين فيها، بما في ذلك أولئك الذين لديهم تجارب معيشية متنوعة. ويشمل ذلك ممثلين من كل ولاية وإقليم يرشحهم أعضاء فرقة العمل، فضلاً عن أعضاء المجلس الاستشاري للسكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس (Aboriginal and Torres Strait Islander) بشأن العنف الأسري والمنزلي والجنسي والفريق الاستشاري للخطة الوطنية. لقد تمت صياغته من قبل الوفود الرئيسية التي تم اختيارها من قبل كل ولاية وإقليم. إنه ليس سجلٌ شاملٌ لثراء المناقشات التي عقدت على مدى أربعة أيام، ولكنه ملخص للمواضيع والأفكار الرئيسية التي حددها الوفود.

يجب أن يستمر الاستماع إلى ما بعد القمة، حتى يتم سماع جميع الأصوات وتوجيه خطة العمل في الخطة الوطنية التالية. ندعو حكومات الكومنولث والولايات والأقاليم إلى جعل إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي أولوية وطنية.

تأملات في الخطة الوطنية للحد من العنف ضد النساء وأطفالهن 2010-2022

أقرت *الخطة الوطنية للحد من العنف ضد النساء وأطفالهن 2010-2022* (الخطة الوطنية 2010-2022) بأن النساء أكثر عرضة من الرجال لتجربة العنف الأسري والمنزلي والجنسي، فضلاً عن أشكال أخرى من العنف خارج المنزل، بما في ذلك العنف في المؤسسات، والمطاردة والتحرش الجنسي في الأماكن العامة، والانتهاكات التي تسهلها التكنولوجيا[1]. جمعت الخطة الوطنية 2010-2022 الجهود الجماعية لجميع الحكومات الأسترالية لمعالجة جميع أشكال العنف ضد المرأة معاً لأول مرة.

في إطار الخطة الوطنية 2010-2022، عملت الحكومات معًا لإنشاء البنية التحتية الرئيسية وتعزيز استجابات الخدمات لمنع ومعالجة العنف ضد النساء وأطفالهن. وشمل ذلك إنشاء مؤسسة مراقبتنا (Our Watch)، والمنظمة الوطنية الأسترالية لأبحاث سلامة المرأة (ANROWS)، و1800RESPECT، وحملة *أوقفه من البداية* (*Stop it at the Start*)، ودعم الخدمات المتخصصة، والمأوى في حالات الطوارئ وبرامج الأمان في المنزل ودعم العمل عبر القطاعات لتوفير نظام يعمل سويا.

وبينما أرست الخطة الوطنية 2010-2022 أساساً متيناً وحسنت معرفة الناس وفهمهم لكل من العنف ضد المرأة وعدم المساواة بين الجنسين، لا يزال هناك المزيد الذي يتعين القيام به لإنهاء العنف ضد المرأة والطفل. وكذلك لقياس التقدم والتأكد من أننا نستثمر الأموال بالطريقة الصحيحة. ومن الأمور المحورية في هذا الأمر، جهودنا للاستثمار في الوقاية ومعالجة الدوافع الجنسانية للعنف ضد المرأة، عبر السياسات والممارسات والهياكل التي تعزز عدم المساواة بين الجنسين والسلوكيات والمواقف الفردية.

[1] ABS. 2017. Personal Safety, Australia Survey

ركزت المحادثات في القمة الوطنية على البناء على هذه الأسس القوية وإحراز تقدم في جهودنا الوطنية التعاونية لإنهاء العنف ضد المرأة والطفل. يجب أن نفكر في كل من النجاحات والمحدوديات الخاصة بالخطة الوطنية 2010-2022، للبناء على ما لا يزال يتعين تحقيقه وتمويله وإتمامه.

والأهم من ذلك، نظر مؤتمر القمة أيضًا في القضايا الناشئة التي تمنع النساء والأطفال من العيش في مأمن من جميع أشكال العنف.في ضوء جائحة COVID-19، تتاح للحكومات فرصة واحدة في كل جيل لإنشاء إطار سياسي لدفع التغيير الثقافي والنظامي اللازم لمنع العنف ضد المرأة ووقف أنماط السلوك التي تمكّن السلوك العنيف والمسيء المستخدم في الغالب من قبل الرجل.

أكدت المحادثات في القمة أيضًا أنه بموجب الخطة الوطنية 2010-2022، لم نشهد تحسينات بشأن نساء وأطفال السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس (Aboriginal and Torres Strait Islander). على جميع مستويات الحكومة، لم يتم عمل ما يكفي لالتقاط أصوات شعوب الأمم الأولى (First Nations) وللتأكد من أن الحلول التي يقودها المجتمع المحلي يتم تطويرها وتقديمها من قبل منظمات السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس (Aboriginal and Torres Strait Islander).

لدينا فرصة لإعادة تصور وتحويل جوانب مجتمعنا واقتصادنا بطرق لن تزيد من المرونة وتساعد البلد على التعافي بسرعة أكبر من هذه الأزمة فحسب، بل ستعزز وتسرّع أيضاً من جهودنا لمنع العنف ضد المرأة و تعزيز المساواة بين الجنسين.

مناقشات القمة

الحلقات النقاشية

أتيحت للمشاركين فرصة الاستماع إلى مجموعة من الخبراء المتحاورين وطرح الأسئلة عليهم. كانت حلقات الخبراء النقاشية فرصة لتبادل الأدلة الناشئة، وتسليط الضوء على الممارسات الواعدة والفعالة والاستماع مباشرة إلى أولئك الذين يعملون على إنهاء جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي.

أقرت الحلقة النقاشية حول *تجارب السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس (Aboriginal and Torres Strait Islander) مع العنف الأسري والمنزلي والجنسي* بأن السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس (Aboriginal and Torres Strait Islander) يجب أن يقودوا التصميم وتنفيذ أعمال وقائية واستجابات للعنف مناسبة ثقافياً وواعية للصدمات، وناقشت خطة محددة لنساء الأمم الأولى (First Nations). استكشفت حلقة نقاش *الحرية المالية (Financial freedom): خلق الأمن الاقتصادي والتخلص من الإساءة المالية*، التفاعلات بين الأمن الاقتصادي للمرأة واستقلالها وسلامتها. بما في ذلك الحاجة إلى اتخاذ إجراءات لمنع التجاوزات المالية وتوفير سكن أكثر أماناً. ناقشت حلقات نقاش *خارطة الطريق للاحترام@العمل (Respect@Work) والعنف ضد المرأة هو شأن الجميع* الدور الذي تنتهجه الحكومات والمنظمات وأرباب العمل ويمكن أن يلعبوه في منع العنف من خلال مبادرات المساواة بين الجنسين، وتوفير بيئات عمل آمنة للنساء ودعم النساء اللواتي يعانين العنف داخل أو خارج مكان العمل.

تناولت حلقة نقاش *تغيير المسار: تدخلات الجاني والسيطرة القسرية والتدخل المبكر* كيف يمكننا جميعاً تحديد مخاطر العنف وسوء المعاملة بشكل أفضل من أجل تغيير النتائج للنساء والأطفال. وكذلك كيف يمكننا محاسبة الجناة من أجل تغيير سلوكهم ومنع الرجال من ارتكاب أعمال عنف. تناولت حلقة نقاش *استجابات الشرطة والعدالة* دور النظام العدلي في الاستجابة للعنف وأفضل السبل لدعم الضحايا والناجين للإبلاغ والسعي لتحقيق العدالة. تناولت حلقة نقاش *منع العنف الجنسي والاستجابة له* أهمية معالجة الدوافع الجنسانية للعنف ضد المرأة لمنع حدوثه، بما في ذلك تعزيز العلاقات المبنية على الاحترام كوسيلة لمنع العنف الجنسي والاستجابات المحددة المطلوبة لدعم ضحايا العنف الجنسي.

الموائد المستديرة

كانت جلسات المائدة المستديرة فرصة مهمة للخبراء لإجراء مناقشات متعمقة حول الأولويات الرئيسية للخطة الوطنية التالية. تم إغلاق الموائد المستديرة للجمهور لتوفير الخصوصية والأمان للأشخاص لمشاركة المعلومات الشخصية أو الحساسة.

استكشفت الموائد المستديرة المواقف المختلفة والتجارب المعيشية المتنوعة للسكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس (Aboriginal and Torres Strait Islander)، والنساء والأطفال ذوي الإعاقة، والمهاجرات واللاجئات ومجتمعات المهاجرين واللاجئين، والأطفال والشباب بشكل مستقل، والمسنات، وأفراد +LGBTIQA، والنساء في المناطق الإقليمية والنائية. ناقشت الموائد المستديرة أيضًا كيف تتقاطع هذه مع تجارب العنف وحاجتها إلى استجابات مصممة ومناسبة ثقافياً. غطت المناقشات تغييرات النظام عبر الخدمات المتخصصة والعامة والأنظمة الصحية والخدمات القانونية. كانت هناك مناقشات حول تجارب محددة للعنف، بما في ذلك السيطرة القسرية والانتهاكات التي تُسّهلها التكنولوجيا، وتحسين تدخلات الجناة، والعمل مع الرجال والفتيان. تم الإقرار بالحاجة إلى الوقاية الأولية في جميع هذه المجالات، وكذلك الحاجة إلى معالجة النظم والهياكل التي تُبقي على عدم المساواة بين الجنسين.

أولويات الوفود للخطة الوطنية التالية

في جميع القضايا، يجب على الخطة الوطنية التالية:

- الاستمرار في البناء على قاعدتنا القوية في **الوقاية الأولية** لوقف العنف قبل أن يبدأ وتحقيق تغيير توجهي وثقافي ونظامي وسلوكي طويل الأجل.
- أن تكون مدعومة **بتمويل حكومي طويل الأجل، بغض النظر عن الحزب السياسي، من جميع مستويات الحكومات عبر الوقاية والتدخل والاستجابة والتعافي.** أن يدعم التمويل فيها كلاً من الخدمات الحالية التي تقوم بعمل جيد، فضلاً عن الاستجابات الجديدة، ويجب أن توفر تمويلاً طويل الأجل على مستوى الخدمة لخدمات الخط الأمامي، بما في ذلك الإسكان والمناصرة. يجب أن يأخذ هذا في الاعتبار التمويل على أساس الاحتياجات. في جميع قضايا السياسة، دعا الممثلون إلى توضيح أدوار المستويات الحكومية المختلفة لتجنب التداخل والارتباك في الخطوط الأمامية، ولضمان سد فجوات تقديم الخدمات. تلعب الحكومات دوراً مهماً في القيادة في هذه القضية، فضلاً عن ضمان التنسيق عبر الأنظمة بما في ذلك الشراكة مع الصناعة والمنظمات. آلية حوكمة واضحة للمساعدة في جعل هذا ممكنًا يجب أن تكون جزءاً من هذه الخطة الوطنية التالية بما في ذلك المشاركة المنظمة مع الخبراء والمنظمات غير الحكومية.
- الاعتراف بأن **السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس (Aboriginal and Torres Strait Islander) يجب أن يقودوا الاستجابات لمجتمعاتهم** وأن الخطة الوطنية التالية يجب أن تضمن أن **الالتزامات الواردة في الاتفاقية الوطنية لسد الفجوة متضمنة في كل عنصر.** يجب أن تتبع الخطة الوطنية التالية مبادئ تقرير المصير للسكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس (Aboriginal and Torres Strait Islander) المنصوص عليها في الاتفاقية الوطنية. وهذا يتطلب من جميع الأشخاص المتضررين إعطاء الأولوية للجهود المبذولة للتصدي للعنصرية المنهجية وتعزيز الممارسات الآمنة ثقافياً والنهج الشاملة التي تعالج الصدمات أيضاً.
    - يجب أن يكون لدى السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس (Aboriginal and Torres Strait Islander) خطة عمل خاصة بهم خاصة بالأمم الأولى (First Nations) لمعالجة سلامة الأسرة في إطار الخطة الوطنية وأن يتم تمكينهم من قيادة جميع الإجراءات والاستجابات في مجتمعاتهم.
- إعطاء الأولوية **للعمل مع الرجال والفتيان** لتعطيل ومنع المواقف والسلوكيات التي يمكن أن تؤدي إلى العنف، والسعي لإشراك الرجال في المناصب القيادية في جميع أنحاء المجتمع للتعبير عن الحاجة إلى التغيير في سياقهم.
- الاستماع إلى **تجارب معيشية متنوعة** والانخراط فيها والاطلاع عليها، لا سيما تلك الخاصة بالضحايا-الناجين، الذين يلعبون دورًا حاسمًا في تطوير السياسات والحلول وفهم ما يصلح. العِرق، والعمر، والإعاقة، والثقافة، والجنس، بما في ذلك الهوية الجنسية من بين أشكال أخرى للهوية، تؤثر على هذه التجربة المعاشة. يجب إشراك ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم.
- **دعم المساواة بين الجنسين** ومعالجة **التقاطع المعقد لعدم المساواة بين الجنسين مع أشكال أخرى من التمييز وعدم المساواة والحرمان.** دعا الممثلون إلى أخذ ذلك في الاعتبار عبر الوقاية الأولية، والتدخل المبكر، والأزمات والتعافي، وعبر جميع أنظمة الخدمة بحيث يكون الدعم المتخصص متاحاً للجميع، بما في ذلك أولئك الذين يحتاجون إلى استجابات خدمة أكثر تعقيدًا أو دقة. يجب إعطاء الأولوية للاستجابات التي يقودها المجتمع.
- التأكيد على الدور الحاسم **للبحث والبيانات والتقييم الفعّال** لإثراء الاستثمار وتحسين البرنامج وتمكيننا من تتبع تقدمنا وأدائنا. يجب أن يعتمد هذا على قواعد الأدلة الموجودة، مثل الدراسة الاستقصائية للسلامة الشخصية (Personal Safety Survey) والدراسة الاستقصائية الوطنية لمواقف المجتمعات المحلية (National Community Attitudes Survey). يجب أن يكون هذا على المدى الطويل وأن يمكِّن من قياس الدوافع الأساسية للعنف والتقدم الوطني في الوقاية الأولية.
- الاعتراف بأهمية **العدالة والشفاء من الصدمات** والحاجة إلى دعم الحكومة للسماح بالشفاء من الصدمات غير المكشوف عنها والتي لم يتم حلها والتي يسببها العنف ضد المرأة والطفل.
- التأكيد على أن **معالجة عنف الرجال ضد النساء والأطفال يجب أن تكون مستهدفة في جميع البيئات،** بما في ذلك أماكن العمل والتعليم والأماكن العامة والمؤسسية وغيرها من الأماكن المجتمعية، وكذلك في المنزل. يجب أن يشمل هذا العمل الوقائي الذي يتعامل مع أشكال الذكورية السائدة والقوالب النمطية الجامدة بين الجنسين والعلاقات بين الأقران الذكور القائمة على العدوان.
- ضمان **وجود تدريب وتطوير ودعم للقوى العاملة** عبر قطاعات مثل الشرطة وأنظمة العدالة وخدمات الخطوط الأمامية، لضمان أن الاستجابات والدعم للعنف المنزلي والأسري والجنسي مناسبة لجميع الأشخاص، بغض النظر عن خلفيتهم أو تجربتهم المعيشية وعبر مجموعة خدمات متخصصة للوقاية والتدخل والاستجابة والتعافي.

- **التحسين المستمر لنظام العدالة** لضمان قدرة الأشخاص المتأثرين بالعنف الجنسي والمنزلي والأسري على تحقيق العدالة ومحاسبة الأشخاص الذين يستخدمون العنف وسوء المعاملة، واستكشاف استراتيجيات تحويلية أخرى لمنع العنف والتصدي له.
- الاعتراف بأن **الاستجابات التي يقودها المجتمع والتي تستند إلى المكان** ضرورية في معالجة الأشكال المتنوعة للعنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال تعزيز شراكات قوية ودائمة مع المنظمات المجتمعية.
- ضمان **الاعتراف بالأطفال والشباب كضحايا وناجين** من العنف بشكل مستقل، مع عواقب سلبية خطيرة مدى الحياة وتكاليف اقتصادية.
- الارتباط مع الاستراتيجيات والمبادرات الوطنية الأخرى، حتى يكون لدينا **نهج منسق ومتعدد القطاعات لإنهاء جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي**، وخاصة العنف المنزلي والأسري والجنسي.
- إدراك أن إنهاء العنف ضد المرأة هو **مهمة الجميع** وأن لكل فرد دور قيادي يلعبه، لا سيما **الأعمال التجارية**. يمكن أن يشمل ذلك التفكير بشكل نقدي حول كيفية قيام الأعمال التجارية بتعزيز المساواة بين الجنسين في القوى العاملة لديها، وتصميم المنتجات والخدمات لجعلها أكثر أماناً ومنع إساءة الاستخدام، وما إذا كانت الأنظمة الثابتة تعمل عن غير قصد على تمكين المواقف والسلوكيات التي تدعم العنف القائم على النوع الاجتماعي.

يجب أن يكون تركيزنا على الوقاية، وقف العنف قبل أن يبدأ

يجب أن تستمر الوقاية الأولية في دعم استراتيجيتنا طويلة الأجل لوقف العنف ضد النساء والأطفال وغيرهم من المتضررين من العنف القائم على النوع الاجتماعي بجميع أشكاله، قبل أن يبدأ. لا يشمل ذلك فقط تغيير المواقف والسلوكيات على المستوى الفردي ولكن في نفس الوقت وضع إجراءات عبر جميع البيئات بما في ذلك المستويات التنظيمية والمجتمعية وعلى مستوى النظام والمستوى الاجتماعي - حيث يتعلم الناس ويعملون ويعيشون ويلعبون ومع الأفراد والعائلات وفي المجتمع.[2] يجب أن تكون هناك مشاركة عامة كاملة وقيادة واضحة من قبل النساء من جميع الثقافات، وفي جميع القطاعات، بما في ذلك الحكومة وقطاع الأعمال والمجتمع. يجب أن نستمع إلى أصوات من مجتمعات متنوعة وأن نعمل معاً لتكييف استجابات الوقاية والتدخل المبكر لاحتياجاتهم.

تتضمن الأساليب الوقائية الحاجة إلى معالجة العوامل المعززة والمفاقمة التي يمكن أن تزيد من حدة العنف الأسري والمنزلي والجنسي، بما في ذلك تجربة الجاني الشخصية التي عايشها مع العنف والصدمات والإعاقة وتعاطي الكحول والمخدرات الأخرى. على سبيل المثال، مع ملاحظة المعدلات المرتفعة لتعاطي الكحول من قبل الجناة، والمعدلات المرتفعة بشكل غير متناسب لإصابات الدماغ بين الجناة، يجب القيام بمجهود أكبر للوصول إلى فهم أفضل لكيفية تأثير العوامل المفاقمة للعنف على السلوكيات، وعند الاقتضاء، العمل في شراكة مع الصناعة لمعالجة هذه العوامل.

إن تحقيق المساواة بين الجنسين أمر أساسي لمنع العنف

بغض النظر عن الهوية والقدرة والعرق والمكانة، يحق لجميع النساء العيش والعمل دون التعرض للعنف والتحرش. يجب علينا أيضاً معالجة السياق الاجتماعي لعدم المساواة بين الجنسين لخلق بيئة تسمح لنا بمعالجة الدوافع الجنسانية للعنف، والتي تتقاطع مع أشكال الظلم الاجتماعي الأخرى والتي من المرجح أن يحدث فيها العنف بصورة أكبر. وهذا يشمل ضمان التمثيل المتساوي للمرأة في أدوار القيادة وصنع القرار ومعالجة عوائق السياسات والعوائق الهيكلية للأمن الاقتصادي والأمن المالي للمرأة. يجب أن يأخذ ذلك في الاعتبار التحسينات التي تم إدخالها على إجازة الوالدين مدفوعة الأجر، والدور الحاسم لمعاشات التقاعد، ودعم الدخل، والحصول على رعاية الأطفال، ودعم النساء المسنات المعرضات بشكل خاص لخطر انعدام الأمن المالي. يجب الاقرار بالدور المشترك للحكومة والشركات والنقابات في العمل معاً لتطوير الوصول الشامل إلى إجازة مدفوعة الأجر للعنف الأسري والمنزلي.

يجب أن ندرك أيضًا التأثيرات المختلفة لـ COVID-19 على النساء والرجال، لا سيما تأثيره على سلامة المرأة وأمنها الاقتصادي، والفرص التي يوفرها تعافينا من الوباء لتقليل عدم المساواة بين الجنسين. نلاحظ أن مجلس الوزراء الوطني قد وافق على تطوير إطار عمل متسق وطنياً لإعداد التقارير حول أهداف الأمن الاقتصادي للمرأة.

يُعَد تحسين النتائج بالنسبة للسكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس (Aboriginal and Torres Strait Islander) أولوية

من حق السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس (Aboriginal and Torres Strait Islander) من النساء والأطفال والرجال أن يعيشوا حياتهم في أمان وكرامة إنسانية كاملة. العنف الأسري مقيت، يتعلق بعدم احترام ثقافات السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس (Aboriginal and Torres Strait Islander) وليس له مكان في مجتمعات السكان الأصليين أو سكان جزر مضيق توريس (Aboriginal and Torres Strait Islander)؛ لكن الحلول لذلك معقدة ومتنوعة وتتطلب

[2] 'Change the Story', OurWatch, www.ourwatch.org.au/change-the-story/

التزاماً وعملاً طويل المدى. يجب أن تكون هناك خطة عمل وطنية قائمة بذاتها للسكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس (Aboriginal and Torres Strait Islander) في إطار الخطة الوطنية.

سوف يدعم تنفيذ الخطة الوطنية التالية التزام الحكومة بالاتفاقية الوطنية لسد الفجوة (National Agreement on Closing the Gap)، لا سيما فيما يتعلق بأولويات الإصلاح الأربع والهدف رقم 13. يجب أن تعتمد على الالتزامات والآليات القائمة، مثل تحالف القمم (Coalition of Peaks)، حتى تعمل الاستراتيجيتان معاً في شراكة.

لا يمكن معالجة التمثيل المفرط للسكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس (Aboriginal and Torres Strait Islander) والمجتمعات المتأثرة بجميع أشكال العنف إلا من خلال الاستجابات التي يقودها السكان الأصليون وسكان جزر مضيق توريس (Aboriginal and Torres Strait Islander) والمنظمات في تحديد وتصميم وتنفيذ وتقييم جميع الجهود. ترتيبات الخطة الوطنية التي تتعامل مع العنف ضد النساء والأطفال والتي تشمل السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس (Aboriginal and Torres Strait Islander) والموجهة منهم. يجب أن تقوم على شراكة حقيقية مع السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس (Aboriginal and Torres Strait Islander) ومشاركة كاملة منهم، بما في ذلك من خلال الاعتماد على معرفة كبار السن في المجتمع.

يجب أن تتبع الخطة الوطنية التالية مبادئ تقرير المصير للسكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس (Aboriginal and Torres Strait Islander) المنصوص عليها في الاتفاقية الوطنية. وهذا يتطلب من جميع الأشخاص المتضررين إعطاء الأولوية للجهود المبذولة للتصدي للعنصرية المنهجية وتعزيز الممارسات الآمنة ثقافياً والنهج الشاملة. بناء قدرات منظمات ومجتمعات السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس (Aboriginal and Torres Strait Islander) مطلوب لتمكين السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس (Aboriginal and Torres Strait Islander) من قيادة عملية صنع القرار وتقديم الخدمات في جميع مجالات الاستجابة للعنف الأسري. يضطلع قطاع الخدمات الصحية الذي يسيطر عليه مجتمع السكان الأصليون وغيره من المنظمات التي يسيطر عليها السكان الأصليون بدور مركزي في تعزيز الأسر، ومنع العنف على مستوى الفرد والمجتمع، ودعم التعافي من الصدمات المتوارثة بين الأجيال، وتطبيق حق الشعوب الأصلية في تقرير المصير.

نحن ندرك أن سعة نطاق الحرمان الذي عانى منه السكان الأصليون وسكان جزر مضيق توريس (Aboriginal and Torres Strait Islander) جنبًا إلى جنب مع توارث صدمة الاستعمار بين الأجيال وممارسات الشرطة والحكومات السابقة قد ساهم في المستويات غير المقبولة من العنف التي يتعرضون لها. يحتاج السكان الأصليون وسكان جزر مضيق توريس (Aboriginal and Torres Strait Islander) إلى الدعم لقيادة استجابات مصّممة ومناسبة ثقافياً. لا يتم هذا فقط من خلال برامج محددة للعنف الأسري ولكن في جميع مجالات الحرمان وجميع جوانب صنع السياسات وتقديم الخدمات، ولا سيما الصحة والرفاه والإسكان وحماية الطفل والتعليم والعمالة. يجب أن يشعر المسؤولون الحكوميون وأفراد المجتمع المحلي بأنه بامكانهم أن يكونوا شجعانًا وجريئين في الإبلاغ عن العنف. يجب تمويل ودعم البرامج وتقديم الخدمات بشكل كافٍ حتى تكون قادرة على تحقيق الأهداف المحددة للحكومات. نحن بحاجة إلى نظام استباقي لتقديم الخدمات لمجتمعات السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس (Aboriginal and Torres Strait Islander) يركز على بناء مجتمعات فعالّة وصحية.

يجب أن تتيح الخطة الوطنية التالية تقديمات لتلبية الاحتياجات المحلية من أجل تحقيق تحسين مستدام في الحد من تجربة العنف الأسري، وخاصة الآثار غير المتناسبة في مجتمعات السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس (Aboriginal and Torres Strait Islander). نحث الحكومات على الالتزام بخطة عمل عاجلة. يجب على الحكومات وضع أهداف جريئة للتركيز على صنع السياسات على المدى القصير والمتوسط والطويل أو لتمويل البرامج بحيث تكون قادرة على تحقيق هذه الأهداف. يجب قياس هذا من خلال مساءلة قوية وأليات للتحقق من التقدم.

إسكان ميسور التكلفة، في المتناول وطويل الأجل، ومأوى أزمات شامل وملائم ثقافياً أمر أساسي لسلامة الضحايا الناجين وتعافيهم ومن المتوجب إعطاءه الأولوية.

يجب أن يكون الحصول على سكن آمن وميسور التكلفة جزءًا أساسياً من الخطة الوطنية التالية. وهذا يشمل الاستثمار من قبل جميع مستويات الحكومة لتوفير إمدادات كافية من الإسكان الاجتماعي الجديد وبأسعار معقولة لضمان تعافي الضحايا الناجين الفارين من العنف وازدهارهم. أماكن الإيواء في حالات الطوارئ، والإسكان الانتقالي، والإسكان طويل الأمد كلها عوامل حاسمة. يجب أن يكون هناك استثمار في كلا البرنامجين اللذين يدعمان النساء والأطفال للبقاء بأمان في منازلهم، جنباً إلى جنب مع البرامج التي تركز على الرجال الذين يستخدمون العنف، بما في ذلك الإقامة المؤقتة حيث تكون آمنة. يجب أن يكون هناك تكامل أفضل بين الإسكان وأنظمة الدعم الأخرى، مثل NDIS.

يجب أن تَقِرُّ وترد الاستجابات المتعلقة بالسكن أيضًا على التحديات الخاصة التي تواجهها النساء ذوات الإعاقة وأفراد مجتمع LGBTIQA+ والمهاجرات واللاجئات اللاتي يَسعين إلى ترك العلاقات العنيفة، واللواتي قد لا تكون خيارات السكن الحالية لهن آمنة أو في المتناول أو مناسبة ثقافياً. يجب أن تدرك أيضًا أن المُسنات هُنَّ المجموعة الأسرع تزايداً في المعاناة من التشرد. يجب علينا أيضاً أن نأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة في المجتمعات النائية والنائية للغاية.

يجب الاستماع إلى تجربة النساء ذوات الإعاقة وتضمينها في جميع إجراءات الوقاية والاستجابات

يجب أن تكون جميع التعاريف والتشريعات والسياسات والإصلاحات، من الوقاية الأولية إلى الاستجابة والتعافي، شاملة للنساء والفتيات ذوات الإعاقة، بما في ذلك الأنواع الفريدة من العنف والبيئات التي يمكن أن يتعرضن فيها لها. يجب أن تُعكس السياسات إمكانية حدوث الإعاقة نتيجة للعنف المنزلي والأسري، وخاصة التعرض لإصابات الدماغ. يجب أن تكون جميع الأنظمة متاحة للنساء والفتيات ذوات الإعاقة، بما في ذلك الضمان الاجتماعي وحماية الطفل والصحة العقلية وNDIS والتعليم والإسكان. يجب أن تَقِرُّ الاستجابات أن التكنولوجيا أداة مهمة للنساء ذوات الإعاقة للانخراط والتواصل والوصول إلى الخدمات.

يجب أن تكون النساء ذوات الإعاقة أمراً محورياً في جميع المناقشات ويجب أن تَقِرُّ الاستجابات التقاطعات مع أشكال التمييز الأخرى التي تتعرض لها النساء عبر مجموعة من الخلفيات المعرفية والتجارب. على وجه الخصوص، التأكد من أن برنامج NDIS لديه آلية لتقديم المساعدة الطارئة للنساء ذوات الإعاقة اللواتي يتعرضن للعنف المنزلي والاعتداء الجنسي، لا سيما عندما يكون مُقدم الرعاية هو مرتكب العنف.

يجب علينا أن نَقِرَّ بتجارب النساء المهاجرات واللاجئات مع العنف الأسري والمنزلي والجنسي والاستجابة لها

يجب معالجة الحواجز المنهجية وتنوع التجارب التي تؤثر بشكل مباشر على المهاجرات واللاجئات في أستراليا في إطار الخطة الوطنية التالية في جميع المجالات. يجب تضمين استجابات الخدمة والسياسات في التصميم من البداية، وليس كفكرة لاحقة. يتطلب تمويل مُستدام للخدمات المتخصصة في مجال العنف الأسري الثقافي والديني وتعزيز قدرة خدمات مكافحة العنف الأسري العامة من أجل استجابات الخدمة الشاملة. نحن بحاجة إلى ترجمة التصميم الجيد والأدلة حول ما يصلح إلى أفعال، مع تمويل طويل الأجل. يجب أن تكون الشراكات من أجل التدخل المبكر والوقاية والاستجابة والتعافي بقيادة المجتمع. هناك حاجة إلى نماذج آمنة ومناسبة ثقافياً للشفاء، وتحتاج برامج الرجال إلى تضمين الاعتبارات الثقافية واللغوية بالإضافة إلى خبرة المجتمع في التنفيذ. يجب أن يتم تمويل المنظمات متعددة الثقافات ومنظمات قطاع التوطين من أجل الوقاية والتعليم والدعم مع العائلات والمجتمعات، ويجب دعم الخدمات العامة لتحسين استجاباتها، بما في ذلك الحصول على خدمات الترجمة لتحسين إمكانية الوصول، وتسخير دور العاملين من ثنائي اللغة والثقافة في المجتمع.

يجب أن تتم الاستجابات للضحايا الناجين من خلفيات المهاجرين واللاجئين من خلال عدسة الأمان وإطار حقوق الإنسان والوصول الشامل. ينبغي لدور الإيمان واللغة والثقافة في مجتمعات المهاجرين واللاجئين أن يقدم نماذج للشفاء القائمة على أساس القوة. لا تجعل أي من هذه العوامل أي شخص يميل بشكل طبيعي إلى العنف؛ بل إن جذر العنف هو عدم المساواة بين الجنسين في جميع قطاعات المجتمع. يجب أن تتناول الخطة الوطنية التالية الوضع غير المستقر للنساء اللواتي يحملن تأشيرات مؤقتة ويتعرضن للعنف، بما في ذلك الحصول على حقوق العمل ودعم الدخل والرعاية الصحية والسكن، وهو أمر بالغ الأهمية. يجب أن يكون هناك استثمار في الأبحاث التي يقودها المجتمع والتي تستند إلى البحوث المُستنيرة القائمة على الممارسة في تجارب النساء المهاجرات واللاجئات وكذلك في أفضل الممارسات من خلال الوقاية والتدخل المبكر والاستجابة والتعافي.

يجب تضمين مجتمعات LGBTIQA+ في الخطة الوطنية

يجب أن تتضمن الخطة الوطنية التالية أفراد مجتمع LGBTIQA+ في جميع المجالات. تحتاج إلى الإقرار بالدوافع الجنسانية للعنف الذي يعاني منه أفراد مجتمع LGBTIQA+، مثل متوافقية الجنس والمعيارية المغايرة، والقوالب النمطية والمعايير الصارمة للجنسين، والتي تؤثر على جميع الأشخاص الذين يعانون من العنف القائم على النوع الاجتماعي، والتمثيل المفرط للمتحولون والمتنوعون وغير الثنائيين كضحايا ناجين من العنف الأسري والمنزلي. يجب أن تكون الخطة الوطنية التالية متقاطعة بشكل حقيقي، وأن تتناول احتياجات مجتمع LGBTIQA+ الذين يعانون من الاضطهاد الهيكلي من عدة زوايا مختلفة، مثل أفراد مجتمع LGBTIQA+ من ذوي الإعاقات. نحن بحاجة إلى تمويل آمن ومستدام للمنظمات التي يتحكم بها مجتمع LGBTIQA+. يحتاج هذا النهج إلى إدراج أفراد مجتمع LGBTIQA+ في السياسة العامة وتطوير البرامج، وكذلك من خلال المبادرات المستهدفة.

هناك حاجة إلى تمويل أفضل لتمكين التعاون بين قطاع مكافحة العنف المنزلي والأسري والجنسي المتخصص وقطاعات LGBTIQA+ لضمان الشراكات الناجحة والمستمرة التي تخلق قطاع خدمات LGBTIQA+ قوياً وقطاعاً شاملاً ومتجاوباً للعنف المنزلي والأسري والجنسي. يجب أن يكون هناك استثمار وجمع بيانات متسق عبر جميع أنظمة الخدمة المتقاطعة، مثل الأنظمة المتعلقة بالإسكان والتشرد، والخدمات المتخصصة في العنف المنزلي والأسري، وإدراج أفراد مجتمع LGBTIQA+ في جميع مجموعات جمع البيانات ذات الصلة. يجب أن نَقِرَّ أنه داخل حركة حقوق الإنسان التابعة لـ LGBTIQA+، هناك مجموعات سكانية ومجتمعات ذات تجارب واحتياجات متفاوتة بما في ذلك النساء ثنائيات الجنس (bi+) (المتوافقين والمتحولين)، والمثليات (المتوافقين والمتحولين)، والنساء المتحولات جنسياً، والرجال المتحولين جنسياً، والأخوة الصبيان والأخوات البنات، والأشخاص غير الثنائيون، المثليون ومزدوجو الميل الجنسي (المتوافقين والمتحولين)، وثنائيي الجنس والأشخاص اللاجنسيين.

يجب أن يكون الأطفال والشباب مرئيين في الخطة الوطنية التالية وأن يؤخذوا في الاعتبار بصفتهم الشخصية

إذا كنا جادين في منع العنف ضد المرأة، فعلينا أن نكون جادين في منع العنف في مرحلة الطفولة. يجب الاعتراف بالأطفال والشباب كضحايا وناجين من العنف بشكل مستقل، مع الاقرار بالعواقب السلبية الخطيرة مدى الحياة والتكاليف الاقتصادية للعنف. يجب أن يكون الأطفال مرئيين في الخطة الوطنية. إن حماية الأطفال والشباب أمر بالغ الأهمية أيضاً لمنع العنف المنزلي والأسري والاعتداء الجنسي في وقت لاحق من الحياة. يجب أن تتضمن الخطة الوطنية التالية التركيز على جهود الوقاية والاستجابة والتعافي للأطفال.

يجب أن تعمل الخدمات عبر الأنظمة معاً ولا يمكن عزلها. سيساعد إضفاء الطابع الرسمي على الشراكات بين الخدمات المتخصصة وأنظمة حماية الطفل على توفير تدخلات مشتركة لا تزيد من إلحاق الضرر بالأطفال وتدعم العائلات للتعافي من صدمة العنف. وبينما يجب محاسبة البالغين لضمان سلامة الأطفال، يجب أيضاً تمكين الأطفال بالأدوات واللغة لتحديد تجاربهم الخاصة، ودعمهم في الوصول إلى الخدمات وإثارة مخاوفهم مع الآخرين. يجب أن تكون أصوات الأطفال وتجاربهم المعيشية مصدراً للسياسة والممارسات. يجب علينا أيضًا تغيير المسار للأطفال والشباب الذين يستخدمون العنف المنزلي والأسري والجنسي في المنزل لدعم الأسر ككل في هذا الشأن. يجب أن تدعم الموارد وبرامج السلامة في البيئة المنزلية، ويجب أن تَقِرَّ الاستجابات بالدور الذي يمكن أن تلعبه المدارس ومراكز التعليم المبكر. يجب أن نقدم خدمات التدخل المبكر والدعم الأسري الآمنة ثقافياً بهدف تقليل معدلات إبعاد الأطفال، مع تحمل المسؤولية الكاملة عن سلامة الأطفال وصحتهم ورفاهيتهم في نظام الرعاية خارج المنزل.

يجب أن تكون الخدمات المناسبة والعالية الجودة في متناول الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الإقليمية والريفية والنائية والنائية للغاية

يجب عدم ترك الناس في المجتمعات الإقليمية والريفية والنائية والنائية للغاية، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالبنية التحتية، مثل الإسكان والخدمات الصحية والتكنولوجيا والنقل. يجب تمكين المجتمعات المحلية وتزويدها بالموارد لتطوير حلول محلية مكانية لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له في مجتمعاتهم. يجب أن يكون هناك تركيز أكبر على ضمان خدمات دعم موثوقة وفي المتناول ومناسبة في هذه المناطق، لا سيما في المجتمعات النائية. يجب استخدام الحلول المبتكرة لربط الخدمات، مثل الخدمات الصحية أو البيطرية، والخدمات المتخصصة في العنف المنزلي. يجب أن تأخذ ترتيبات الخدمة في الاعتبار التكاليف المتزايدة لتقديم الخدمات في هذه المجتمعات ويجب توفير التمويل على أساس الاحتياجات، بما في ذلك البيانات والتقييم. يجب أن يتم تصميمها بالاشتراك مع المجتمعات، ويجب أن تتعرف السياسات والمشاريع على أصوات التجربة الحية لضمان فعاليتها وأمانها.

يجب تصميم الاستجابات وتنفيذها محلياً، والتعرف على التحديات المحددة التي يواجهها أولئك المعرضون لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي في هذه المجتمعات، مثل المساعدة في تربية الماشية أو الحيوانات الأليفة، أو الحصول على سكن، أو الحاجة إلى الحصول على مدفوعات نقدية ليتمكنوا من مغادرة العلاقات العنيفة. يجب أن تكون استجابات الإرشاد السائدة قادرة على الاستجابة للتحديات المحلية لضمان حصول النساء على الدعم المناسب. يجب أن تكون خدمات مكافحة الاعتداء الجنسي المتخصصة متاحة للنساء في جميع المناطق. يجب أن تكون استجابات الإرشاد السائدة قادرة على الاستجابة للتحديات المحلية لضمان قدرة كل شخص يتأثر بالعنف المنزلي والأسري والجنسي على الوصول إلى دعم آمن ثقافيًا ومتخصصاً واعياً بالصدمات. يجب أن يعكس هذا أيضاً الاحتياجات المحددة والفريدة للأشخاص في المجتمعات النائية والنائية للغاية، فضلاً عن احتياجات السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس (Aboriginal and Torres Strait Islander) والمجتمعات الأخرى ذات الخلفيات المتنوعة (مثل أولئك الذين يعيشون مع الإعاقة، وأفراد مجتمع LGBTIQA+ والمجتمعات المتنوعة ثقافياً ولغوياً).

للناجين الحق في الحصول على الدعم للتعافي والشفاء

تقوض الصدمات الناجمة عن العنف القائم على النوع الاجتماعي جودة حياة الناجين، مع تأثيرات جسدية وعقلية ونفسية واقتصادية جسيمة، ولها آثار موروثة بين الأجيال. العديد من الناجين لم تتح لهم الفرصة للحصول على دعم الشفاء، مما يعني أن الكثير منهم يعيشون مع الآثار الطويلة للصدمة دون داع، مما يزيد من الضرر الذي يتعرضون له. سيسمح التمويل الكافي للخدمات المتخصصة لمزيد من الناجيات بالإفصاح عن العنف ضدهن ومعالجة الصدمات التي يسببها العنف. من الأهمية أن تخضع جميع أجزاء النظام التي تستجيب للاعتداء الجنسي لتدريب متخصص للتعامل وبشكل مناسب مع القضايا الثقافية الحالية التي تعمل بمثابة حواجز أمام الاستجابة الفعالة لاحتياجات المتأثرين بالاعتداء الجنسي.

الاستجابات للأزمات ليست كافية. للنساء والأطفال، وغيرهم من الناجين من العنف الجنسي والأسري والمنزلي، الحق في الحصول على دعم عالي الجودة للتعافي من الصدمات، مع الإقرار بأن هذا قد يستغرق فترة طويلة من الوقت. تتمتع خدمات مكافحة الاعتداء الجنسي المتخصصة، على وجه الخصوص، بخبرة كبيرة في تقديم الدعم العلاجي، ولكن لا يتم تزويدها بالموارد الكافية لتقديم ذلك إلى جميع الناجين الذين يطلبونه، ناهيك عن الذين يحتاجون إليه. العديد من الناجين من العنف المنزلي والأسري والجنسي، بما في ذلك التحرش الجنسي والاستعباد الجنسي، لا يحصلون على الخدمات التي تعزز الشفاء والتعافي. وهذا يشمل الوصول إلى البرامج والدعم الذي يساعد على إعادة تأسيس حياتهم وبناء المجتمع من أجل الازدهار. يجب أن تُسّهل الخطة

الوطنية القادمة إنهاء حلقات الصدمة، بما في ذلك الصدمات الموروثة بين الأجيال. وسيفيد ذلك جميع الضحايا الناجين، ولا سيما مجتمعات السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس (Aboriginal and Torres Strait Islander) الذين عانوا من مستويات عالية بشكل غير متناسب من العنف. يتطلب هذا الانتقال من المفاهيم المحدودة بالمعرفة عن الصدمة إلى الوعي بالصدمة والشفاء منها. يجب أن تكون الخطة الوطنية التالية مستنيرة من قبل مجموعة استشارية وطنية خاصة بالضحية.

يجب التركيز بشكل كبير على العنف الجنسي، بما في ذلك التحرش الجنسي

يجب معالجة العنف الجنسي، كشكل من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي وكجريمة منفصلة في حد ذاته، وبطريقة تضع الضحايا والناجين في محور الاستجابات. نحن بحاجة إلى تعريف واضح ومشترك للعنف الجنسي يعترف بمدى نطاق العنف الجنسي، ويجب تنفيذ نهج شامل لمدى الحياة في جميع الولايات والأقاليم. يجب أن تشمل الاستجابات للعنف الجنسي في الخطة الوطنية التالية الوقاية الأولية، والتدخل المبكر، والأزمات، والإجراءات القانونية والعدالة، والتعافي، والشفاء، والتعويض. يتطلب التعافي والشفاء خدمات متخصصة لدعم الناجين لأطول فترة ممكنة؛ هذا مقيد حالياً بالموارد. يجب أن تِقِرَّ الخطة الوطنية التالية أيضاً وتورد العمل بشأن السلوكيات الجنسية الضارة، ولا سيما لدعم الأطفال والشباب الذين يستعملونها للتوقف. يجب أن تشمل هذه قدراً أكبر من التجانس القانوني، بما في ذلك التعريف المتطابق وطنياً للموافقة عبر جميع الولايات والأقاليم. يجب على الحكومات توفير قيادة وطنية للمساعدة في تقليل الأشخاص الذين يتركون القوى العاملة في جميع أنحاء أستراليا وتنفيذ تدابير لتقليل إعادة تعرض الناجين للصدمات أثناء فترة انتقالهم خلال نظام العدالة الجنائية، ويجب أن تؤخذ نماذج بديلة للاستجابة بعين الاعتبار. يجب أن يكون نظام العدالة الجنائية آمنا، وفي المتناول، وواعي بالصدمات النفسية للضحايا الناجين.

يجب معالجة العنف الجنسي بجميع أشكاله طوال العمر، بما في ذلك الاعتداء الجنسي على الأطفال، وتعقيم النساء والفتيات ذوات الإعاقة والإجراءات الطبية غير الضرورية على الرضع ثنائيي الجنس، والعنف الجنسي في سياق العنف المنزلي والأسري والاعتداء بما في ذلك في المؤسسات، وختان الإناث، والاعتداء الجنسي الذي تُسّهله التكنولوجيا، والعنف والاعتداء الجنسيين في مكان العمل.

يجب على جميع الحكومات الاستمرار في تقديم التوصيات ذات الصلة لمنع ومعالجة التحرش الجنسي في أماكن العمل الأسترالية. يجب أن تستمر حكومة الكومنولث (Commonwealth Government) في إعطاء الأولوية لتسليم جميع التوصيات الواردة في تقرير الاحترام@العمل (Respect@Work). وهذا يشمل واجب إيجابي في أماكن العمل لاتخاذ تدابير معقولة ومتناسبة للقضاء على التمييز على أساس الجنس، والتحرش الجنسي، والإيذاء.

يجب أن نعمل مع الرجال، وأن نستثمر في تغيير سلوك الجناة

يلعب جميع الرجال دوراً مهماً في منع العنف ضد المرأة. نحن بحاجة إلى تغيير المفاهيم السائدة والضارة للذكورية التي تدفع بالعنف ضد المرأة. يمثل النظام عبئاً ثقيلًا على الضحايا الناجين ويجب إعادة التفكير فيه لنقل هذا العبء إلى الشخص الذي يستخدم العنف. يجب أن تكون سلامة الضحايا هي المحور وهذا يشمل إخراج الجناة من المنزل، الأمر الذي يتطلب خيارات سكنية مناسبة. يجب أن يحدث هذا في كل مكان، بدءًا من إبقاء الضحايا-الناجين في المنزل حيث توجد استجابة خدمة اجتماعية آمنة واستجابات الشرطة والعدالة.

هناك حاجة إلى مزيد من الاستثمار في البحث القائم على الفعل - يجب علينا تطوير مجموعة من التدخلات القائمة على الأدلة للاستجابة لمختلف أنواع الرجال الذين يستخدمون العنف وسوء المعاملة مع التركيز على الحفاظ على سلامة الضحايا والناجين. نحن بحاجة إلى العمل مع الرجال الذين يستخدمون العنف، أو المعرضين لخطر استخدامه، وعبر مجموعة من الأطر وعلى جميع المستويات المؤسسية والمجتمعية والأفراد. يجب أن يكون هناك استثمار أكبر في تدخلات الجناة، ويجب أن تكون هذه مستنيرة من خلال تقييم المخاطر والتخفيف من حدتها، والأدلة والخبرة المعاشة، بما في ذلك الرجال الذين مروا بالنظام. يجب تصميم البرامج والتركيز على الاستجابات المحلية والمناسبة ثقافياً، مدعومة بأدلة حول ما يجدي، ويتم تنفيذها من قبل موظفين مؤهلين وأكفاء يفهمون الفروق الدقيقة في هذا العمل المتخصص للغاية.

يجب بناء البيانات حول ما يدفع الرجال إلى ارتكاب أعمال عنف وسيتطلب ذلك مشاركة فعالة من جميع الولايات والأقاليم. يجب أن تفيد هذه البيانات الاستجابات عبر النظام - الوقاية الأولية، والتدخل المبكر، والاستجابة واستدامة تغيير السلوك والتعافي. يجب أن تتضمن جميع برامج تغيير السلوك للرجال جانباً وفيراً بالموارد لدعم الضحية والناجين وذلك لضمان ألا يؤدي التدخل إلى مخاطر غير مقصودة. يجب أن نلتزم ببناء القدرات لأولئك الذين يعملون مع الرجال الذين يستوفون المعايير الوطنية القوية المتفق عليها، دون التقليل من أفضل الممارسات. يجب أن نشجع أماكن العمل على التعامل مع تجارب موظفيها بالخبرة.

يجب علينا تحسين استجابات نظام الخدمة اللازمة لدعم النساء والأطفال وتوفير الموارد المناسبة لها

الصحة والأمن المالي والإسكان ضرورية لضمان نتائج صحية جيدة - يجب تلبية الاحتياجات الأساسية للمرأة لتمكينها من ترك العلاقات العنيفة ودعم تعافيها. نحن بحاجة إلى دعم الخدمات المتخصصة بمكافحة العنف الأسري والمنزلي والجنسي وتجهيز الخدمات السائدة بشكل أفضل للاستجابة وتحديد الحلول. يجب أن تكون الخدمات الصحية ميسورة التكلفة ومناسبة ثقافياً وفي المتناول، حتى يتمكن جميع النساء والأطفال من الحصول إلى خدمات كلية ومتكاملة وشاملة ومتعددة القطاعات. يجب أن تكون

الخدمات متوفرة ومتاحة للجميع، بغض النظر عن الموقع أو الحالة الاجتماعية والاقتصادية أو الخلفية أو الهوية. يجب أن يكون هناك قدر أكبر من الاستثمار والدعم لتحسين طرق الإحالة، لا سيما بين الأطباء العامين والخدمات المتخصصة وأنظمة الاستشارات المالية. تحتاج النظم الصحية إلى دعم أفضل للنساء والأطفال الذين يتعرضون للعنف أو في خطر التعرض للعنف. يتطلب من المجتمع بأكمله، وعبر القطاعات، أن يلتف حول الاستجابات. يجب أن يأخذ التمويل بعين الاعتبار وجوب توطين البرامج، بحيث يتم تطوير البرامج والنماذج وإدراجها في أنظمة كل منطقة.

هناك حاجة إلى استثمارات أكبر ومستدامة، بما في ذلك الخدمات التي تقدم الدعم المناسب ثقافياً والمستهدف والتنمية داخل القوة العاملة. ستدعم التعاريف المتسقة للعنف القائم على النوع الاجتماعي في جميع أنحاء أستراليا تحسين الاستجابات والتدخل وتقييم المخاطر. يجب أن توفر اتفاقية الشراكة الوطنية شراكة قوية ومنسقة طوال مدة الخطة الوطنية التالية، ولكنها تحتاج إلى أهداف وتدابير واضحة لضمان المُساءلة، فضلاً عن الشفافية لمساعدة الخدمات على العمل. هناك أيضاً حاجة لضمان احتفاظ الخدمات بالقدرة على الدفاع عن كل من الأفراد والنظام ودعمها بنماذج التمويل للقيام بذلك. يجب على الناجين أيضاً الحفاظ على الحق في قصصهم الخاصة من أجل المناصرة.

يجب علينا تحسين استجاباتنا القانونية لجميع أشكال العنف بما في ذلك السيطرة القسرية

يجب أن تكون هناك تعريفات واضحة ومتطابقة للعنف المنزلي والأسري والجنسي. يجب أن نجري محادثة وطنية حول السيطرة القسرية لضمان لغة وفهم مشتركين. يجب النظر في أي تعريفات للعنف، بما في ذلك التعريف الذي يشير إلى السيطرة القسرية، وتحديدها بعناية ويجب أن يكون التعريف الأكثر شمولية. يجب أن تركز المبادئ الوطنية على فهم نظام كامل للسيطرة القسرية. يعد التعليم وتغيير الثقافة ورفع مستوى الوعي أمراً أساسياً، لا سيما بالنسبة للشرطة والمحامين والقضاء. يجب أن تكون هناك مشاورات هادفة مع المحادثات الآمنة ثقافياً التي تأخذ بعين الاعتبار العواقب غير المقصودة على مجتمعات السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس (Aboriginal and Torres Strait Islander) وغيرهم ممن يتأثرون بشكل غير متناسب بنظام العدالة. هذه مشكلة تتعلق بالنظام برمته - وليست مجرد مشكلة في النظام القانوني، مع الإصلاح المطلوب عبر الأنظمة، لمحاسبة الجناة ودعم الضحايا الناجين، على سبيل المثال من خلال تحسين الوصول إلى المشورة القانونية. تلعب الشركات دوراً في فهم الرقابة القسرية ودعم موظفيها ومستخدمي الخدمة الذين يختبرونها.

تحسين الاستجابات القانونية تعني أن النظام القانوني، بما في ذلك نظام قانون الأسرة، آمن وفي المتناول وشامل. يكون خطر العنف الأسري في ذروته في وقت الانفصال ويستمر "الانفصال" لضحايا العنف الأسري من نقطة انهيار العلاقة حتى الانتهاء من ترتيبات الأبوة والأمومة. قدمت العديد من التحقيقات في نظام قانون الأسرة توصيات مهمة لتحسين تجربة وسلامة ضحايا العنف الأسري في نظام قانون الأسرة. يجب النظر في هذه التوصيات وتنفيذها عند الاقتضاء. تظهر المبادرات الأخيرة التي أدخلت في نظام قانون الأسرة فوائد مهمة للعائلات التي تعاني من العنف الأسري. يجب تقييم هذه المبادرات، وحيثما ثبت أنها فعالة، يجب توسيعها وتمويلها بشكل مستدام.

نحتاج أيضاً إلى أن نرى إصلاحاً قانونياً بشأن أشكال معينة من العنف القائم على النوع الاجتماعي التي تظل قانونية والتي تؤثر بشكل غير متناسب على مجموعات معينة من النساء والأطفال، بما في ذلك النساء والفتيات ذوات الإعاقة، ونساء وأطفال السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس (Aboriginal and Torres Strait Islander).

نحتاج إلى تركيز انتباهنا على الإساءة التي تُسّهلها التكنولوجيا وإساءة معاملة النساء وعدم احترامهن عبر الإنترنت

تتسبب الإساءات التي تُسّهلها التكنولوجيا في أضرار حقيقية دائمة وقد تكون علامة حمراء لأعمال العنف في المستقبل. يجب دعم القوى العاملة بشكل أفضل للحصول على التدريب والمعلومات حول كيفية إساءة استخدام الجناة للتكنولوجيا، بما في ذلك التقنيات الجديدة والناشئة، بحيث تشكل مخاطر على النساء. تتخذ قطاعات التكنولوجيا والمالية بالفعل إجراءات لنبذ ومنع إساءة الاستخدام، وينبغي دعم القطاع الخاص لمواصلة هذه القيادة وضمان تضمين السلامة حسب التصميم في جميع المنتجات والخدمات. يمكن لهذه التغييرات في الثقافة أن تكمل وتدعم الاستجابات التنظيمية والقانونية.

يجب تقديم دعم أفضل للشباب والنساء عندما يتعرضون لإساءة استخدام التكنولوجيا حتى يتمكنوا من الاستمرار في استخدام التكنولوجيا، ولكن أيضاً لتمكين التعافي حتى يشعروا بالأمان عبر الإنترنت، لا سيما بالنظر إلى زيادة استخدام التكنولوجيا بسبب COVID-19. هناك حاجة إلى زيادة التعليم والتدريب لمقدمي الخدمات في الخطوط الأمامية والشرطة ونظام العدالة لضمان الفهم المشترك للواقع وتأثير الانتهاكات التي تُسّهلها التكنولوجيا ومحاسبة المنتهكين. يجب أن يكون التركيز على سلوكيات المسيئين، وليس التكنولوجيا التي يُساء استخدامها. يجب أن تُقِرّ الاستجابات التأثير غير المتناسب لإساءة استخدام التكنولوجيا على بعض النساء، على سبيل المثال، النساء ذوات الإعاقة. يجب أن تشمل الاستجابات أيضاً استخدام التكنولوجيا من أجل الأعمال الجيدة.

إن معالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي هو عمل يقوم به الجميع

إن منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة والتصدي له هو عمل يقوم به الجميع. على الرغم من كونها ذات طبيعة جنسانية، إلا أن هناك حاجة إلى استجابة مجتمعية كاملة للقضاء على وباء العنف القائم على النوع الاجتماعي.

يجب أن نرى العمل يتم إجراؤه في جميع البيئات - العمل والتعليم والرياضة والمجتمع - لنبذ السلوك غير المحترم وترسيخ المساواة بين الجنسين.

يجب أن تكون جميع الأماكن قادرة على الاستجابة بشكل أفضل لتجارب الضحايا الناجين وتمكين الأشخاص الذين يستخدمون العنف وسوء المعاملة لبدء رحلة التغيير في سلوكهم حتى نتمكن من إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي.